وزير الخارجية ترأس دورته الـ 108 وأكد التضامن الخليجي أمام التهديدات

وزاري التعاون يدين تفجيرات البحرين الإرهابية ويدعم إجراءات مكافحتها

ترأس الشيخ خالد بن احمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية اجتماع الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية مساء أمس.

واكد في كلمته الافتتاحية ثبات موقف دول المجلس وتضامنها اللامحدود أمام التحديات والتهديدات المحيطة بها من أعمال عنف وتطرف وإرهاب أياً كان مصدرها والعمل على بناء قدراتنا الذاتية لتعزيز سلامة الجبهة الداخلية في إطار استراتيجيتنا الأمنية والدفاعية.

وزير الخارجية مترئساً الاجتماع الوزاري الخليجي

واشاد الوزير بما حققته قمة الصخير التي عقدت في ديسمبر الماضي برئاسة صاحب الجلالة الملك عاهل البلاد المفدى من إنجـازات وتفعيل قـرارات المجلس الاعلى وكيفية ترجمتها إلى واقع ملموس من خلال صيغ عملية وإجراءات واقعية لتعزيز امن واستقرار دولنا والحفاظ على مكتسباتنا الحضارية وتفعيل مسيرتنا المباركة وعزمنا الثابت للمضي قدماً بعلاقاتنا الأخوية نحو التكامل والاتحاد المنشود.

وقال يسعدني ونحن نقترب من اجتماع الدورة «الرابعة والثلاثين» للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في الكويت، أن أعرب عن مشاعر الشكر والتقدير لوزراء خارجية الدول الأعضاء وأن أشيد بما لقيته من تعاون طوال فترة رئاستي لأعمال مجلسهم التي أكدت روح العمل الخليجي الموحد والمسؤوليات التاريخية المشتركة التي نحملها وما نتطلع إليه من تفاهم لتحقيق المصالح التي يشعر بنتائجها الخيرة مواطنو دول المجلس والتي تمت بتوجيهات من أصحاب الجلالة والسمو قادة دولنا خاصة ما يتعلق منها بالتنسيق السياسي والتكامل الاقتصادي الـذي لم يستثن أي مجال يسهم في تحقيق وحدة دولنا التي هي هدفه الأسمى.

وأشـار الى إن دول التعاون تؤكد موقفها الثابت بالحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامتها الإقليمية وتدين بشدة الجريمة البشعة التي اقترفها النظام السوري باستخدامه الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً التي ترتب عليها قتل مئات من المدنيين الأبرياء من الشعب الشقيق مما يضع العالم بأسره أمام تحد كبير يستلزم قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن الدولي بالاضطلاع بمسؤولياتهم وفقاً لميثاق المنظمة وقواعد القانون الدولي لاتخاذ الإجـراءات الرادعة واللازمة ضد مرتكبي هذه الجريمة التي يتحمل مسؤوليتها النظام السوري ووضع حد لانتهاكات وجرائم الإبادة التي يقوم بها منذ أكثر من عامين.

وفيما يتعلق بالشأن المصري قال لقد شهدت مصر التي يربطنا بها المصير الواحد والهدف الواحد أحداثاً مؤسفة وضغوطاً مكثفة في الأيام الماضية ونقدر عاليا مواقفها الايجابية تجاه قضايا مجلس التعاون ودعمها لأمنها واستقرارها ونتمنى من المجتمع الدولي أن يعي مضامين رسالة خادم الحرمين الشريفين بمساندة مصر وشعبها لتحقيق أمنها واستقرارها وحقها الشرعي في الدفاع عن مصالحها الحيوية مجددا الوزير الوقوف إلى جانبها دائما ومساعدتها حتى تعبر هذه الأزمة بسلام وتنفذ خارطة الطريق التي أعلنتها القيادة المصرية التي تقودها لبر الأمـان وتضمن خطوات أولية واضحة لبناء مجتمع مصري قوي لا يقصي أحـداً وينهي حالة الانقسام وتشارك فيه كافة القوى السياسية تعود بها إلى الأوضاع المستقرة وتحقق لشعبها طموحاته في حياة كريمة، تقوم على العدالة وتهدف إلى الرخاء وتسودها الثقة في مستقبل مشرق وآمن.

وعن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر الوزير عن تقدير دول التعاون للرئيس الأمريكي أوباما ووزير خارجيته جون كيري لجهودهما والتزامهما بتحقيق السلام العادل القائم على أساس حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على خطوط الرابع من يونيه1967 وما تم الاتفاق عليه من تبادل متطلعين أن يكون ذلك مؤشراً إيجابياً نحو حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي بالتعاون مع الولايات المتحدة ومع كافة الأطراف ذات العلاقة.

وفيما يتعلق باليمن الشقيق الذي يحظى بدعم دول التعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في ربوعه فإننا نتطلع إلى أهمية المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية وحوار التوافق الوطني وضرورة دعم المجتمع الـدولي لها وذلـك بتهيئة السبل الكفيلة بنجاحها تحقيقاً لطموحات وآمال الشعب اليمني الشقيق.

وفي هذا الاطار رحب المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيانه الـذي صدر أمس بمبادرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بإنشاء محكمة حقوق الانسان العربية، وبقرار مجلس الجامعة العربية باختيار مملكة البحرين مقراً دائماً للمحكمة التي تعتبر خطوة مهمة ورؤية مستقبلية وتعزز مبادئ حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

كما جدد إدانته للتفجيرات الإرهابية التي وقعت في البحرين مؤخراً بغرض زعزعة الأمن والاستقرار وترويع الآمنين من المواطنين والمقيمين في ربوعها حيث أكد المجلس الوزاري على وقوف ومساندة دول المجلس لمملكة البحرين في جميع الإجراءات التي اتخذتها لمكافحة الأعمال الإرهابية تنفيذاً لتوصيات المجلس الوطني بغرفتيه الشورى والنواب.

وتـدارس المجلس الـوزاري عـدداً من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، تتعلق بمجالات التعاون المشترك في الشؤون الاقتصادية ونتائج الاجتماعات الوزارية في المجال الاقتصادي التي كان من أهمها إنشاء لجنة وزارية مستقلة تعنى بسلامة الأغذية بـدول المجلس، وتكريم المتميزين بدول المجلس في مختلف المجالات كالطب والتعليم والدبلوماسية والأدب والثقافة وغيرها من المجالات.

وجـدد المجلس الـوزاري التأكيد على مواقفه الثابتة في اقامة علاقات التعاون مع إيران على اسس ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض دول المجلس لاستمرار احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث وتطورات الملف النووي الإيـراني حيث عبر المجلس الـوزاري عن قلقه من البرنامج النووي الإيراني وضرورة استجابة إيران للجهود الدبلوماسية الهادفة إلى حل موضوع البرنامج النووي بشكل سلمي بما يكفل تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير واشتراطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واستعرض المجلس جـداول أعمال الاجتماعات الـوزاريـة المشتركة واهـم الموضوعات التي سيتم مناقشتها في هذه الاجتماعات مع الـدول والمجموعات الاقتصادية خلال اجتماعات دول المجلس على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 68 التي ستعقد خلال سبتمبر الجاري.

كما تدارس المجلس تطورات الأزمـة السورية والأحداث والمجازر المأساوية التي يتعرض لها الشعب السوري باستخدام الأسلحة الكيماوية والحالة الإنسانية في الداخل السوري والخـارج والانتهاكات الخـطيرة لحقوق الإنسـان، وسبل دعم وإيصال المساعدات الإنسانية للشعب السوري الشقيق حيث طالب المجلس الـوزاري المجتمع الـدولي التحرك الفوري لتقديم الحماية للشعب السوري ومساعدته ليتمكن من الدفاع عن نفسه.

وتـدارس المجلس الوضع العربي الراهن والأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي الإسرائيلي والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية للبدء بالمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأوضاع في اليمن ونتائج المرحلة الثانية ودعم حوار التوافق الوطني.

وفي ما يلي نص البيان الصحفي الختامي للاجتماع، عقد المجلس الـوزاري دورته الثامنة والعشـرين بعد المائة، يوم الثلاثاء 4 ذو القعدة 1434هـ الموافق 10 سبتمبر 2013م، بمدينة جدة، برئاسـة الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير خارجية البحرين، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء و د.عبداللطيف الزياني أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ورحب المجلس بمبادرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين بإنشاء محكمة حقوق الإنسان العربية وبقرار مجلس الجامعة العربية باختيار البحرين مقراً دائماً للمحكمة والتي تعتبر خطوة مهمة ورؤية مستقبلية وتعزز مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

واستعرض مستجدات العمل المشترك وعبر عن ارتياحه لما تحقق من إنجـازات مؤكداً تسخير كافة الجهود لتحقيق المزيد من التقدم والتنمية لدول المجلس وقرر إنشاء لجنة وزارية مستقلة لسلامة الأغذية بدول المجلس تمثل كل دولة فيها بالجهة المعنية بسلامة الأغذية.

وجـدد المجلس الـوزاري التأكيد على مواقف دول المجلس الثابتة بنبذ الإرهاب والتطرف بكافة أشكاله وصوره مهما كانت دوافعه ومبرراته وأياً كان مصدره ويعرب عن إدانته للتفجيرات الإرهابية التي وقعت في البحرين مؤخراً مستهدفة زعزعة أمنها واستقرارها وترويع الآمنين من أبنائها والمقيمين فيها مؤكداً مساندة دول المجلس للمملكة في كل الإجـراءات التي اتخذتها لمكافحة الأعمال الإرهابية تنفيذاً لتوصيات المجلس الوطني بغرفتيه الشورى والنواب.

كما دان المجلس الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له سفارة الإمارات العربية المتحدة في ليبيا والـذي يشكل انتهاكاً للقوانين والأعراف الدبلوماسية مؤكداً ضرورة حماية البعثات الدبلوماسية وأهمية تكاتف الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب.

وجدد التأكيد على مواقفه الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال إيران للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة للإمارات العربية المتحدة والتي شددت عليها كافة البيانات السابقة مؤكدا بهذا الخصوص على دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإمارات.

والتعبير عن الأسف الشديد لعدم إحراز الاتصالات مع إيران أي نتائج ايجابية من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث بما يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

واعتبار أن أي ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث لاغية وباطلة ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمـارات على جزرها الثلاث والنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق الإمارات في جزرها الثلاث ودعوة إيران للاستجابة لمساعي الإمـارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وأعرب المجلس الوزاري عن أمله في أن يسهم انتخاب فخامة د.حسن روحاني رئيساً لإيران في توثيق علاقات التعاون بين دول المجلس وإيـران على أسس ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام سيادة دول المنطقة والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

ودعـا المجلس الـوزاري إلى ضرورة استجابة إيران للجهود الدبلوماسية الهادفة إلى حل موضوع برنامجها النووي بشكل سلمي بما يكفل تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير واشتراطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبما يحافظ على البيئة في المنطقة.

وأعرب عن قلقه من تفاقم الأزمة السورية وتأثيراتها على الأمن والاستقرار الإقليمي وما يتعرض له الشعب السوري الشقيق من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان باستخدام النظام السوري لكافة أنواع الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل والتي كان آخرها المجزرة المروعة التي ارتكبها النظام في غوطة دمشق باستخدام الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً.

وأكـد مسؤولية النظام السوري عن استمرار المآسي الإنسانية ورفضه للجهود الدولية الجـادة لحل الأزمـة السورية، معبراً عن قلقه وسأمه من محاولات النظام التسويف والتعطيل فيما يستمر في بطشه وعنفه مؤيداً الإجراءات الدولية التي تتخذ لردع النظام عن الاستمرار في قتل الشعب السوري الشقيق.

ودان المجلس الوزاري استمرار مشاركة قوات أجنبية على رأسها مليشيات حزب الله لقوات النظام السوري، في قتل الشعب السوري وتدمير مدنه وممتلكاته، وناشد المجلس المجتمع الـدولي التحرك العاجل لتقديم الحماية للشعب السوري، ومساعدته ليتمكن من الدفاع عن نفسه وتقديم الدعم والمساندة للاجئين والنازحين من أبنائه مرحباً بانتخاب الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد عاصي الجربا رئيساً جديداً له، متمنياً له التوفيق والنجاح.

وأعـرب عن ثقته في خيارات الشعب المصري الشقيق وحرصه على كل ما يحفظ أمـن مصر واستقرارها ومقدرات شعبها مؤكداً رفضه التام للتدخلات الخارجية في شؤون مصر الداخلية مؤكداً وقوف دول التعاون مع مصر وشعبها العزيز، معربا عن ثقته بأنها ستستعيد موقعها الريادي والتاريخي وأهميتها المحورية للأمتين العربية والإسلامية.

ودان المجلس التفجيرات الأخيرة التي وقعت في لبنان داعيا كافة الأطراف والقوى اللبنانية إلى تغليب المصلحة الوطنية والنأي بلبنان عن الأزمة السورية وسرعة تشكيل الحكومة اللبنانية والتعاطي بإيجابية مع الجهود التي يبذلها فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان رئيس الجمهورية اللبنانية بهذا الشأن.

وأكد أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل والأراضـي التي لازالـت محتلة في جنوب لبنان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية طبقاً لقرارات الشـرعية الدولية ذات الصـلة، ومبادرة السلام العربية.

ورحب المجلس بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة وبدء المفاوضات بـين الفلسطينيين والإسرائيليين آمـلاً نجاح هذه المفاوضات بما يحقق للشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة معربا عن إدانته لسياسة إسرائيل الاستيطانية المستمرة مؤكداً عدم شرعيتها أو قانونيتها مطالباً المجتمع الدولي بالتدخل لردع إسرائيل وإلزامها بوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية معتبراً ذلك إمعانا في تحدي القانون الدولي والشرعية الدولية وفي هذا الشأن أشاد بالقرار الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن استثناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

كما دان استمرار اسرائيل في انتهاك حرمة المسجد الأقصى والتعدي على المصلين والسماح للمستوطنين بدخوله والاعتداء على الفلسطينيين في باحاته مؤكدا على وجوب التوقف الفوري عن تلك الانتهاكات وحملها كامل المسئولية لما نتج عنها جراء تلك الانتهاكات.

وتـداول المجلس آخر مستجدات تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بشأن اليمن، وأعـرب، مجـدداً، عن دعمه لكـل الجهـود التي يبذلها فخـامة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هـادي، وحكومة الوفاق الوطني، وعبر عن أمله في توصل المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلى توافق حول قضايا المؤتمر الرئيسية بما يحقق إرادة الشعب اليمني وتطلعاته.

وأكـد ضـرورة التـزام العـراق بوقف التدخلات التي تقوم بها أطراف عراقية في الشئون الداخلية لـدول المجلس احتراماً لمبادئ حسن الجوار والسيادة الوطنية.

ودان مجدداً حوادث التفجيرات المتكررة في عدد من المدن العراقية، التي سقط جرائها العديد من الأبرياء، معتبراً ذلك عملاً إجرامياً يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي وكافة القيم الإنسانية.

ورحـب المجلس الـوزاري بتعاون العـراق في تنفيذ قـرارات مجلس الأمـن ذات الصلة، وخاصة الانتهاء من صيانة العلامات الحـدوديـة وفقا لقرار مجلس الأمن 1993/833، والتوقيع على مذكرة التفاهم بشأن ترتيبات عملية صيانة التعيين المـادي للحدود مع دولة الكـويت، وأشاد بتوقيع العراق مع الأمم المتحدة بشأن الاتفاق الخاص باستلام مبالغ التعويضات المستحقة للمزارعين العراقيين تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 1994/899.

ورحب بقرار مجلس الأمن رقم 2107 الـذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية إلى بعثة الأمم المتحدة UNAMI لمتابعة هذا الملف، جاء ذلك ثمرة للتطور الإيجابي للعلاقات بين دولة الكويت وجمهورية العراق والزيارات المتبادلة بين مسئولي البلدين، وما تمخض عن هذه الزيارات من توقيع اتفاقيات هامة للطرفين بشأن المسائل الثنائية والالتزامات الدولية، وأن مجلس التعاون يدعم هذا القرار ويؤكد أن مسألة الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية هي مسائل ذات طبيعة إنسانية بحتة، آملا مواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن.

إدانة جرائم حزب الله بسوريا وتأييد الإجراءات الدولية لردع نظام الأسد

نثق في خيارات المصريين ونرفض التدخلات الخارجية في شؤونهم